الأمم المتحدة

UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/L.1

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.: Limited
13 December 2023

Arabic
Original: English

الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بإنشاء فريق للعلوم والسياسات لمواصلة المساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث
الدورة الثانية
نيروبي، 11–15 كانون الأول/ديسمبر 2023

مشروع تقرير الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بإنشاء فريق للعلوم والسياسات لمواصلة المساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث

مقدمة

1- في 2 آذار/مارس 2022، قررت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في قرارها 8/5 أنه ينبغي إنشاء فريق للعلوم والسياسات لمواصلة المساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث. وقررت جمعية البيئة أيضاً أن تشكل، رهناً بتوافر الموارد، فريقاً عاملاً مخصصاً مفتوح العضوية يبدأ عمله في عام 2022، على أمل استكمال هذا العمل بحلول عام 2024.

2- وعُقدت الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي في الفترة من 11 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2023.

أولاً- افتتاح الدورة

3- افتتحت الاجتماع غودي ألكيمادي (مملكة هولندا)، رئيسة الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بإنشاء فريق للعلوم والسياسات لمواصلة المساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث، في الساعة 10:20.

4- وأدلى ببيانات افتتاحية كل من محمد خشاشنة، الأمين العام لوزارة البيئة، الأردن، باسم الحكومة المضيفة؛ وشيلا أغروال-خان، مديرة شعبة الصناعة والاقتصاد، برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وليزلي أونيون، رئيسة وحدة السلامة والصحة الكيميائية، منظمة الصحة العالمية.

5- وأشار السيد خشاشنة في بيانه الافتتاحي إلى أن الأحداث الجارية حالت دون عقد الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية في الأردن، وقال إن هناك حاجة مُلحّة إلى فريق للعلوم والسياسات. وشكّل العلم أساساً لاتخاذ القرارات التقنية لحماية صحة الناس والبيئة من أخطار المواد الكيميائية والنفايات. وبصرف النظر عن وجود العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، تفيد التقارير حدوث ملايين الوفيات بسبب سوء إدارة أو

سوء استخدام المواد الكيميائية ومبيدات الآفات الخطرة أو الاتجار غير المشروع بهذه المواد. ولذلك فإن إنشاء فريق للعلوم والسياسات سيسهم في معالجة الفجوات والتحديات على المستوى الدولي، وسيؤدي دوراً فعالاً في الحد من التلوث المرتبط بالإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية، وسيساعد في وضع السياسات والتشريعات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

6- ويشكل العمل المضطلع به حتى الآن والوثائق التي أعدتها الأمانة نقطة انطلاق جيدة للمناقشات. وستُيسّر أيضاً الخبرات المتراكمة لدى طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات البحثية، فضلاً عن الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، عمل الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية. وفي حين أنه ليس من الضروري البدء من الصفر مرة أخرى، فمن الضروري الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا الجديدة. ويجب أن يعمل أعضاء الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية معاً لإنشاء فريق ضليع في مجال عمله معني بالعلوم والسياسات استناداً إلى القرار 8/5 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

7- وقالت السيدة أغروال-خان إن العالم يواجه أزمة كوكبية ثلاثية تتمثل في تغير المناخ، وفقدان الطبيعة والتنوع البيولوجي، والتلوث. وقد حظيت أزمة التلوث مؤخراً باهتمام أكبر: فالتعرض للمواد الكيميائية والنفايات آخذ في الازدياد، مما يؤدي إلى وقوع وفيات وتكبد خسائر اقتصادية وإلحاق الضرر بالطبيعة والمناخ. وعلى مدار العام الماضي، عُزّزت أُطر معالجة المواد الكيميائية والنفايات والتلوث. فعلى سبيل المثال، اعتُمد الإطار العالمي للمواد الكيميائية – من أجل كوكب خال من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات؛ وقد أُحرز تقدم من جانب لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية؛ وأُدرج هدف محدد بشأن الحد من التلوث في إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. بيد أنه لبناء مستقبل أكثر اخضراراً، ثمة حاجة إلى وجود تفاعل معزز بين العلوم والسياسات لتحديد القضايا المتصلة بالمواد الكيميائية، وتوفير الحلول وتوجيه إجراءات السياسات والاستثمارات.

8- وسيعمل إنشاء فريق جديد معني بالعلوم والسياسات للمساهمة بشكل أكبر في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث على إيجاد استجابة ثلاثية من الفريق العلمي – مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية – لأزمة الكوكب الثلاثية. وشُجع الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية على إنشاء الفريق بطريقة تستفيد من العلم بل وإقامة صلات قوية أيضاً مع السياسات، مما يحدث أثراً كبيراً في مجال السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون الفريق واسع النطاق- لا يدمج وجهات نظر من العلوم الطبيعية فحسب، بل أيضاً من الاقتصاد والعلوم الاجتماعية والسلوكية- يركز على الحلول وأن يكون شاملاً للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، الذين كانوا في كثير من الأحيان في وضع الطرف المتلقي للتلوث. ويجب أيضاً إشراك الصناعة، التي تسببت في التلوث في مراحله الأولى، وإن كان ذلك من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لمنع حالات تضارب المصالح وكسب التأييد.

9- وقالت السيدة أونيون إن المخاطر البيئية المعروفة على الصحة التي يمكن تجنبها تتسبب في حدوث أكثر من 13 مليون حالة وفاة سنوياً وتمثل ربع العبء العالمي للأمراض. ويلزم بذل المزيد من الجهود والابتكارات لمنع هذه الآثار، وسد الثغرات في مجال القدرات، والاهتمام بالشواغل المحددة للبلدان التي تمر بمراحل إنمائية مختلفة. ويمكن للفريق المعني بالعلوم والسياسات المقترح تناول بعض الأسئلة الأوسع نطاقاً المتعددة التخصصات، مثل كيفية التعجيل بتنفيذ الحلول القائمة على الأدلة على المستوى القُطري. وثمة حاجة إلى اتباع نهج استراتيجي يؤدي إلى إضافة قيمة وتجنب ازدواجية العمليات القائمة.

10- واضطلعت منظمة الصحة العالمية بمختلف الأنشطة السياساتية العلمية ذات الصلة بالفريق المقترح، مثل وضع مبادئ توجيهية علمية قائمة على الأدلة، بما في ذلك بشأن المواد الكيميائية ذات الأهمية الرئيسية للصحة

العامة، وإجراء تقييمات لمخاطر المواد الكيميائية، وتوليف العلوم والأدلة الناشئة، وتناول المسائل الشاملة، مثل الجسيمات البلاستيكية الدقيقة الموجودة في مياه الشرب والمواد الكيميائية الخطرة المستخدمة في الرعاية الصحية. وقد استند عملها إلى معايير عالية من الشفافية والنزاهة وإجراءات صارمة وراسخة، بما في ذلك تحديد وإدارة حالات تضارب المصالح المحتملة. وقد بدأت منظمة الصحة العالمية بالفعل عملية تواصل وتوعية مع الهيئات المكونة لها بشأن العمل الهام الذي يضطلع به الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية. كما طلبت جمعية الصحة العالمية تقديم تقرير عن الأدوار المحتملة التي يمكن أن تضطلع بها منظمة الصحة العالمية في الفريق المقترح في اجتماعه الذي سيُعقد في أيار/مايو 2024. ولذلك شُجع أعضاء الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية على التنسيق مع وزارات الصحة في بلدانهم بشأن الدور المحتمل الذي يمكن أن تضطلع به منظمة الصحة العالمية، بما في ذلك في الدورة الـ 154 للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية التي ستُعقد في كانون الثاني/يناير 2024.

ثانياً- انتخاب أعضاء المكتب

11- أشارت الرئيسة إلى أن الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية كان قد انتخبها، في دورته الأولى، رئيسةً وانتخب الأفراد التالية أسماؤهم للعمل نواباً لرئيس المكتب: لنروي كريستيان (أنتيغوا وبربودا)؛ وجينهوي لي (الصين)؛ وعمر دياوري سيسي (مالي)؛ وصقلين سيده (باكستان)؛ وميشيل تشيرين (سويسرا)؛ وفالنتينا سيرا (أوروغواي). إضافة إلى ذلك، انتُخب سايروس ماجيريا (كينيا) مقرراً. وفي فترة ما بين الدورات، استعيض عن السيدة سيرا بجوديث توريس (أوروغواي)، التي انتخبت عن طريق إجراء الموافقة الصامتة، وفقاً للمادة 19 من النظام الداخلي لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

12- وأشارت الرئيسة أيضاً إلى أن مقعدي دول أوروبا الشرقية لا يزالان شاغرين في المكتب، وأن أربعاً من تلك الدول الأعضاء قدّمت ترشيحات فردية لم تصادق دول أوروبا الشرقية على أي منها. وبناء على طلب المجموعة الإقليمية، قرر الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية إرجاء انتخاب عضوَي المكتب من دول أوروبا الشرقية إلى دورته الثانية لإتاحة الفرصة لإجراء المزيد من المشاورات الإقليمية. وفي وقت لاحق، سحب أحد المرشحين ترشيحه، فتبقى ثلاثة مرشحين، هم: ألكساندرو روزنوف (رومانيا)؛ وفلاديمير لينيف (الاتحاد الروسي)؛ ورومان فيلونينكو (أوكرانيا).

13- وقالت ممثلة تحدثت باسم دول أوروبا الشرقية إنه على الرغم من المشاورات المكثفة خلال فترة ما بين الدورات، فشلت المجموعة الإقليمية في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. وأعقب ذلك مناقشة مطوّلة.

14- وفي الجلسة العامة الثالثة، قال أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، إنه يود أن يسجل أن منطقته قد تأثرت تأثراً عميقاً ببيان أدلي به أثناء مناقشة هذا البند من جدول الأعمال. وكان من المفترض أن يكون الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية محفلاً للزمالة والاحترام والمساواة والتبادل الحر للآراء. ويجب ألا يتم الحكم على المشاركين على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الأصل الإثني أو الاجتماعي أو أي أسباب أخرى. كذلك يجب احترام المعايير الأخلاقية الدنيا؛ ويجب أن تكون دورات الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية خالية من التدخل والتلاعب السياسيين. وأعرب ممثل آخر عن تأييده الكامل للبيان السابق، وقال إنه يجب عدم التسامح مع التدخلات التي تضر أو تسيء إلى وفد آخر.

15- ووافق الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية على إجراء اقتراع سري. وأوجزت الرئيسة إجراءات الاقتراع السري، الذي يجري وفقاً للمادتين 56 و58 من النظام الداخلي لجمعية الأمم المتحدة للبيئة. وقالت إنه لم تتم الموافقة على التصويت بالوكالة.

16- بعد ذلك، دعت الرئيسة المشاركين إلى استئناف نظرهم في البند 2 من جدول الأعمال، انتخاب أعضاء المكتب، من أجل انتخاب عضوين في مكتب الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية من دول أوروبا الشرقية بالاقتراع السري.

17- وأكدت الرئيسة حضور 109 ممثلين عن الأعضاء في الفريق العامل المفتوح العضوية وبالتالي تأكد النصاب القانوني.

18- وبناءً على طلب أحد الوفود، أكدت الرئيسة أنه تم التحقق من خطابات اعتماد وتمثيل الممثلين وقبولها، على النحو الذي اعتمده المكتب وقُدم إلى الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية.

19- وبناء على دعوة من الرئيسة، تولى فرز الأصوات ممثلو اليابان، وترينيداد وتوباغو، وجنوب أفريقيا.

20- وأجري التصويت بالاقتراع السري.

عدد بطاقات الاقتراع: 106

عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة: 106

الممتنعون عن التصويت: 16

عدد الأعضاء الحاضرين والمصوتين: 90

الأغلبية المطلوبة: 46

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:

ألكساندرو روزنوف (رومانيا) 54

فلاديمير لينيف (الاتحاد الروسي) 42

رومان فيلونينكو (أوكرانيا) 60

21- وبعد الحصول على الأغلبية المطلوبة، انتخب السيد روزنوف والسيد فيلونينكو نائبين لرئيسة مكتب الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية.

22- وهنأت الرئيسة السيد روزنوف والسيد فيلونينكو على انتخابهما وأكدت أن مكتب الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية قد اكتمل تشكيله.

23- وتحدث ممثلةٌ وفق ممارسة حق الرد، فقالت إن الملاحظات المشار إليها في وقت سابق من المناقشة كانت مؤسفة للغاية. ولدى إبلاغها بالحادثة، اتخذت السلطات المختصة على الفور التدابير اللازمة.

ثالثاً- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

ألف- إقرار جدول الأعمال

24- أشارت الرئيسة إلى أن الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية قد اعتمد في دورته الأولى المستأنفة جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت ومشروع جدول الأعمال المشروح (UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/1 وUNEP/SPP-CWP/OEWG.2/1/Add.1):

1- افتتاح الدورة.

2- انتخاب أعضاء المكتب.

3- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى:

(أ) إقرار جدول الأعمال؛

(ب) مسائل تنظيمية.

4- إعداد مقترحات بشأن إنشاء فريق للعلوم والسياسات.

5- خيارات للجدول الزمني وتنظيم الأعمال المقبلة للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية.

6- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة.

7- مسائل أخرى.

8- اعتماد تقرير الدورة.

9- اختتام الدورة.

باء- مسائل تنظيمية

25- وافق الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية على تنظيم أعمال دورته الثانية وفقاً لمشروع جدول الأعمال المشروح والمذكرة التصورية (UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/1/Rev.1)، على أساس أن الجدول الزمني المؤقت للدورة، بما في ذلك لأفرقة الاتصال، سيتم تحديثه يومياً في ضوء التقدم المحرز في الجلسات العامة واجتماعات أفرقة الاتصال.

26- واتُفق على أنه ينبغي، في حالة إنشاء أفرقة اتصال، تناول المجموعات التالية من المواضيع: (أ) النطاق والمهام ومبادئ التشغيل وحالات تضارب المصالح؛ (ب) الترتيبات المؤسسية والعلاقات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين؛ (ج) عمليات الفريق وإجراءاته المتصلة بالعمل؛ و(د) العمل فيما بين الدورات وإعداد ميزانية قبل انعقاد الدورة الثالثة وما بعدها. واتُفق أيضاً على عدم تنظيم أكثر من اجتماعين متزامنين لأفرقة الاتصال، مما يكفل مشاركة الوفود الصغيرة في جميع المداولات. كما اتُفق على أن يقوم الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية بإنشاء أفرقة اتصال أو أفرقة غير رسمية إضافية حسبما يراه ضرورياً.

جيم- الحضور

27- حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء التالية: [تُستكمل فيما بعد]

28- ومُثّلت بصفة مراقب [تُستكمل فيما بعد]

29- وحضر ممثلو وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وأمانات المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، التالية أسماؤها: [تُستكمل فيما بعد]

30- وحضر ممثلو المنظمات الدولية الأخرى التالية: [تُستكمل فيما بعد]

31- وحضر ممثلو الكيانات غير الحكومية، وقطاع الصناعة، والأوساط الأكاديمية والكيانات الأخرى، التالية أسماؤها: [تُستكمل فيما بعد]

رابعاً- إعداد مقترحات بشأن إنشاء فريق للعلوم والسياسات

32- دعت الرئيسة، لدى تقديمها لهذا البند، المجموعات الإقليمية والسياسية إلى الإدلاء ببيانات تعرب فيها عن آراء عامة بشأن المسائل الموضوعية للنظر فيها في الدورة الحالية.

33- ووجه الممثل الذي تحدث باسم مجموعة من الدول الأفريقية الشكر إلى الأمانة لما وفرته من وثائق وأعرب عن تأييده القوي لاستناد المناقشات في الدورة الحالية إلى مشروع نص المقترحات لإنشاء فريق للعلوم والسياسات، على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/10. وأشار إلى أن من المهم أيضاً التعلم من الهياكل والطرائق التنفيذية المتبعة في هيئات العلوم والسياسات الأخرى، والبناء على مواطن قوتها والتعلم من نقاط ضعفها. وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية، شدد على الحاجة إلى توسيع نطاق مشاركة المراقبين في الفريق، مع إيلاء الاعتبار الواجب في الوقت نفسه للنظام الداخلي بشأن القبول والمشاركة. وعلاوة على ذلك، اقترح زيادة عدد الخبراء من البلدان النامية المشاركين في استعراض وتقييم التقارير التقنية التي سيصدرها الفريق الجديد وينبغي أن

يكون هناك تمثيل متساو للخبراء من قطاعي الصحة والبيئة. وفيما يتعلق ببناء القدرات، أعرب عن تفضيله للخيار الأول من الخيارين المُحالين من الدورة الأولى المستأنفة (UNEP/SPP-CWP/OEWG.1/7، المرفق الثاني)، لأنه سيعزز ويدعم الشمولية، والمحتوى المحلي، ومعارف الشعوب الأصلية، ونقل التكنولوجيا التكيفية، واستمرارية تدابير بناء القدرات. وفيما يتعلق بالمبادئ التشغيلية، اقترح إدراج الاعتبارات الأخلاقية والإجراءات التأديبية في السياسات المتعلقة بتضارب المصالح. وعلاوة على ذلك، أعرب عن رأي مفاده أنه من أجل تجنب ازدواجية الجهود وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، ينبغي أن تكون برامج العمل والقواعد المالية للفريق الجديد مستقلة ومتسقة مع نطاقه، وكذلك مع أهداف الإطار العالمي للمواد الكيميائية – من أجل كوكب خال من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات. وعلى الرغم من أنه كان من الأفضل وضع الصيغة النهائية لنطاق الفريق الجديد ومهامه قبل تناول الترتيبات المؤسسية، فإنه من المقبول، من أجل تحقيق النفعية، إجراء المناقشات بشكل متزامن.

34- وأعرب الممثل، الذي تحدث باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عن امتنانه للأمانة لما وفرته من وثائق. وقال إن الفريق الجديد ينبغي أن يكون له نطاق عمل واسع وأن يسترشد في عمله بمبادئ شاملة، بما في ذلك اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان؛ والمساواة بين الجنسين؛ والمشاركة الشاملة؛ واستخدام المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية ونظم المعارف المحلية؛ وأن يكون الفريق في حد ذاته متوازناً من حيث التمثيل الجغرافي والإقليمي والجنساني. كما سيكون بناء قدرات الفريق الجديد وإيجاد آلية تمويل قوية له عاملاً حاسماً، حيث أن فعاليته ستعتمد على إدماج الأشخاص والمؤسسات من البلدان النامية، التي تواجه أكبر التحديات فيما يتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات والتلوث. وينبغي أن يكون الفريق مستقلاً وضليعاً في مجال عمله ومتعدد التخصصات بطبيعته، مع انتهاج سياسات فعالة لمنع حالات تضارب المصالح.

35- وأعربت الممثلة التي تحدثت باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية، موجهة الشكر إلى الأمانة لما وفرته من وثائق، عن تأييدها القوي لاستناد المناقشات التي تجرى في الدورة الحالية إلى مشروع نص المقترحات لإنشاء فريق للعلوم والسياسات الوارد في الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/10 ومشروع إجراء لتلقي الطلبات والمدخلات بشأن برنامج العمل وترتيبها حسب الأولوية الوارد في الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/10/Add.2. وأشارت إلى الحاجة المُلحة إلى سد الفجوة بين المعارف العلمية وتنفيذ السياسات من أجل التصدي للتهديدات المتزايدة التي يشكلها التلوث والمواد الخطرة، فضلاً عن أهمية التعاون الدولي وتبادل الخبرات وتعزيز الشفافية من أجل تسخير ثروة المعرفة القائمة بالفعل داخل البلدان والمناطق من أجل ابتكار حلول عالمية. وشددت على أهمية توفير بناء القدرات من خلال جميع مهام الفريق، مع التركيز بوجه خاص على تيسير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. ومن الأمور الحيوية أيضاً ضمان مشاركة العلماء مشاركة فعالة ومراعية للمنظور الجنساني ومتوازنة جغرافياً في تقييمات الفريق الجديد. وعلاوة على ذلك، أشارت إلى أهمية بناء القدرات في مجالات توليد البيانات ومعارف ومهارات الموارد البشرية، لكي تتمكن بلدان المنطقة بوجه خاص من المساهمة في التقييمات العلمية ووضع السياسات.

36- وأعرب الممثل الذي تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، موجهاً الشكر إلى الأمانة لما وفرته من وثائق، عن تأييده لاستناد المناقشات التي تجرى في الدورة الحالية إلى مشروع نص المقترحات لإنشاء فريق للعلوم والسياسات، على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/10. وأشار إلى أن الهدف المقترح للفريق الجديد قد بلغ مستوى جيداً من توافق الآراء وأنه يلزم إجراء مزيد من المناقشات بشأن بناء القدرات عند النظر في مهام الفريق الجديد. وقال إنه يتطلع إلى إجراء مناقشات بشأن العلاقات مع أصحاب المصلحة المعنيين وأشار إلى أهمية وجود سياسة واضحة بشأن حالات تضارب المصالح بالنسبة لمصداقية الفريق الجديد. وأعرب عن تأييده لبدء مناقشات الفريق بشأن العمليات والإجراءات المتصلة بالعمل في الدورة الحالية، وقال إنه يتطلع إلى التوصل إلى اتفاق بشأن العمل فيما بين الدورات الذي يتعين الاضطلاع به قبل انعقاد الدورة الثالثة للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية.

37- وقال الممثل الذي تحدث باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، موجهاً الشكر إلى الأمانة لما وفرته من وثائق، إن المنطقة مستعدة لاستناد المناقشات التي تجرى في الدورة الحالية إلى المخطط الأولي للمقترحات بشأن إنشاء فريق للعلوم والسياسات الوارد في الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/2 ومشروع نص المقترحات لإنشاء فريق للعلوم والسياسات الوارد في الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/10. وأعرب عن رأي مفاده أن نطاق الفريق الجديد ينبغي أن يكون واسعاً من أجل التصدي بفعالية للولاية المحددة في قرار جمعية البيئة 8/5، وأنه ينبغي أن يكون لدى الفريق مبادئ تشغيلية متجذرة في المبادئ العلمية، وترتيبات مؤسسية واضحة وهيكل يسمح بتنفيذ جميع المهام المطلوبة. وعلاوة على ذلك، شدد على أن إدارة الفريق ينبغي أن تقودها الدول الأعضاء، وأنها أمر بالغ الأهمية في تحديد ولاية الفريق وتحديد أولويات عمله. وينبغي أن يكون الفريق الجديد محايداً وشفافاً وشاملاً ويستند إلى الحوكمة الرشيدة، ويتجاوز الاعتبارات السياسية والمنازعات الإقليمية وألا تترتب عليه أي آثار قانونية. وينبغي أن يتمثل الهدف الرئيسي للفريق في توفير تقييم للأدلة العلمية ذات الصلة بالسياسات، مع التركيز على الحلول الشاملة القائمة على العلم للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات والتلوث التي تأخذ في الاعتبار قدرات وظروف البلدان النامية، والتي من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز رفاه الإنسان والمساهمة في ازدهار الجميع. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للفريق أن يقوم ببناء قدرات العلماء في جميع المجالات ذات الصلة، فضلاً عن دعم الهيئات والآليات الدولية والإقليمية ذات الصلة وإدماجها من أجل تجنب الازدواجية وتشجيع مبدأ التكامل. وسيكون توفير بناء القدرات اللازم، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا، أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية على وجه الخصوص. وفي الختام، شدد على أهمية اتباع نهج قائم على توافق الآراء في صنع القرار خلال العملية الحالية.

ألف- المخطط الأولي ومشروع نص مقترحات لإنشاء فريق للعلوم والسياسات

38- استرعت الرئيسة الانتباه إلى المخطط الأولي للمقترحات بشأن إنشاء فريق للعلوم والسياسات الوارد في الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/2، ومشروع نص المقترحات لإنشاء فريق للعلوم والسياسات الذي يرد في الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/10 والذي أعدته الأمانة بناءً على طلب المكتب، واقتُرح استخدامهما كنقطة انطلاق لصياغة نص المقترحات المتعلقة بإنشاء الفريق الجديد، دون المساس بنتائج المناقشات.

39- وقالت ممثلة الأمانة، لدى تقديمها للوثائق، إن الأمانة قامت، بتوجيه من المكتب، بإعداد المخطط الأولي للمقترحات بشأن إنشاء الفريق الجديد، وإن الأمثلة والدروس المستفادة من الهيئات القائمة المعنية بالتفاعل بين العلوم والسياسات، فضلاً عن مخطط تلك الهيئات، قد أُخذت في الاعتبار عند وضع المخطط. وكان القصد من الجزء الأول من المخطط الأولي هو تناول العناصر الأساسية لإنشاء الفريق، وهي النطاق والأهداف والمهام؛ والمبادئ التشغيلية؛ والترتيبات المؤسسية. وتناول الجزء الثاني، الذي جاء في شكل مرفقات، عناصر إضافية يقصد بها توجيه الفريق الجديد. وقد أعدت الأمانة عدداً من وثائق العمل ووثائق المعلومات (UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/3–UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/6 و–UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/2 UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/8)، تتناول كل منها عنصراً أو أكثر من عناصر المخطط.

40- وأشارت إلى وجود بعض الاختلافات بين المخطط الأولي والمخطط المستخدم لمشروع نص المقترحات لإنشاء فريق للعلوم والسياسات. أولاً، أُدمج الفرع المنفصل المتعلق بالعلاقة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ذوي الصلة في المخطط الأولي في مشروع النص في الفروع المتعلقة بالترتيبات المؤسسية، بما في ذلك في قسم فرعي جديد عن الشراكات الاستراتيجية، والعمليات والإجراءات المتصلة بالعمل. وثانياً، أدخل تصويب تقني على مشروع النص لإعادة تسمية المرفق المتعلق بـ "الترتيبات المالية" ليصبح "القواعد والإجراءات المالية"، حيث أن الترتيبات المالية مشمولة في الفرع المتعلق بالترتيبات المؤسسية. وأخيراً، أُضيف إلى العناصر الأساسية فرع رابع عن تقييم الفعالية التشغيلية للفريق وأثره، تمشياً مع مخطط هيئات التفاعل بين العلوم والسياسات الأخرى.

41- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، كرر عدد من الممثلين الذين تحدثوا باسم مجموعات من البلدان تأكيد دعمهم لاستخدام الوثيقتين كأساس لإجراء مزيد من المفاوضات، في أفرقة الاتصال، لوضع مقترحات لإنشاء فريق للعلوم والسياسات. وأعرب أحد الممثلين عن رأي مفاده أن الفرع المتعلق بتقييم الفعالية التشغيلية للفريق وأثره، ينبغي ألا يكون أحد العناصر الأساسية بل ينبغي أن يصبح مرفقاً بدلاً من ذلك، لأن الفريق نفسه وحده هو الذي سيكون في وضع يُمكّنه من اتخاذ قرار بشأن التقييم المناسب لأنشطته وعملياته، وتبقى ماهية تلك الأنشطة والعمليات مجهولة في الوقت الحالي.

42- ووافق الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية على مواصلة النظر في مشروع نص المقترحات لإنشاء فريق للعلوم والسياسات بشأن المخطط الوارد في الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/10، على اعتبار أن الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية سينظر فيما إذا كان من الأفضل إدراج الفرع الحالي المتعلق بتقييم الفعالية التشغيلية للفريق وأثره في أحد المرفقات، فور مناقشته.

43- [تُستكمل فيما بعد]

باء- النطاق والوظائف والمبادئ التشغيلية وتضارب المصالح

44- استرعت الرئيسة الانتباه إلى الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/3 ووثائق المعلومات ذات الصلة UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/2 وUNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/3 وUNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/9، فضلاً عن الفرعين ألف وباء من الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/10. كذلك استرعت الانتباه إلى الفرع الخامس من الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/6، فضلاً عن وثيقتي المعلومات ذواتي الصلة UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/8 وUNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/10/Add.1.

45- وقدمت ممثلة الأمانة مزيداً من المعلومات عن الوثائق، فأشارت إلى أن وثيقة المعلومات الأساسية المتعلقة بالمبادئ التشغيلية قد استرشدت بالنصوص الخطية المقدمة من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة، وأن ثمة مقترحات نصية محددة بشأن نطاق الفريق وهدفه ومهامه قد قُدمت في الفرع ألف من مشروع النص المتعلق بالمقترحات بإنشاء فريق للعلوم والسياسات، وأن ثمة مقترحات نصية بشأن المبادئ التشغيلية للفريق قد قُدمت في الفرع باء من الوثيقة نفسها. وعلاوة على ذلك، أشارت إلى أن ثمة مسألتين من المسائل الرئيسية التي حُددت للنظر فيها في الدورة الحالية هما: مهمة بناء القدرات، التي قُدم بشأنها اقتراحان نصيان صادران عن الدورة الأولى المستأنفة، والمبادئ التشغيلية. وفيما يتعلق بالوثيقة الأخيرة، أشارت إلى أن المرفق 1 للوثيقة المتعلقة بالنطاق والهدف والمهام والمبادئ التشغيلية تضمن قائمة بالمبادئ المستمدة من قرار جمعية البيئة 8/5، وأن المرفق 2 لنفس الوثيقة تضمن مبادئ من صلات أخرى، حُددت من خلال النصوص الخطية المقدمة التي وردت.

46- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أشار أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، إلى أنه جرى تحديد هدف قصير ولكنه واسع النطاق للفريق في الدورة الأولى المستأنفة وأنه جرى التوصل إلى اتفاق على إدراج مهام الفريق الجديد على النحو المبين في القرار 8/5، وشدد على أنه سيُفضل عدم إعادة فتح باب المناقشة بشأن تلك المهام المتفق عليها. ولكنه قال إنه يتطلع إلى المفاوضات المتعلقة بالمهمة الخامسة، التي اقتُرحت في الدورة الأولى المستأنفة. وفيما يتعلق بالمبادئ التشغيلية، أُعرب عن رأي مفاده أنها ينبغي أن تكون موجزة وواضحة وقائمة بذاتها، لأنها ينبغي أن توجه جميع جوانب عمل الفريق.

47- وقال أحد المراقبين، متحدثاً باسم عدة مجموعات من المراقبين، إن نطاق الفريق الجديد يتعين أن يكون واسعاً وشاملاً، إذ سيطلب من الفريق النظر في آلاف المواد الكيميائية. وفيما يتعلق بالبحوث التي سيجريها الفريق الجديد، لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت ستستند إلى بيانات أولية أو إلى بحوث خاضعة لاستعراض الأقران، كما كان الحال بالنسبة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وشدد مراقب آخر على أهمية أن يعتمد الفريق

نهجاً تكرارياً للتعلم والتكيف المستمرين، فضلاً عن تحديث التوصيات في ضوء الأدلة الجديدة وأوجه التقدم التكنولوجي السريعة والظروف المتغيرة.

48- وفيما يتعلق ببناء القدرات، قال أحد المراقبين، متحدثاً باسم عدة مجموعات من المراقبين، إنه يبدو كما لو أن العملية يُنظر إليها على أنها عملية أحادية الاتجاه وأنه من غير الواضح من هو المتلقي المقصود لبناء القدرات. وسيكون من المهم أن يفهم الفريق الجديد التحديات والقضايا التي يواجهها المزارعون والنساء والمجتمعات المحلية الشعبية ودوائر العلم والتكنولوجيا، فضلاً عن منظور تلك المجموعات بشأن الحلول الممكنة.

49- وفيما يتعلق بالمبادئ التشغيلية المقترحة، اقترح أحد المراقبين، متحدثاً باسم عدة مجموعات من المراقبين، إضافة "النزاهة" إلى الاستقلال العلمي والإشارة إلى مبدأ تغريم الملوّث. وبالإضافة إلى ذلك، طلب عدد من المراقبات، بمن فيهن مراقبة تحدثت باسم عدة مجموعات من المراقبين، احترام نظم المعارف الأخرى، مثل نظم المعارف الخاصة بالشعوب الأصلية والنساء والشباب والمجتمعات المحلية والفئات الضعيفة والمهمشة، والاعتراف بها بموجب مبدأ إقامة حوار حقيقي بين الدوائر العلمية. وأشارت إحدى المراقبات على وجه الخصوص إلى اختلاف مجموعات المعارف والمهارات، فضلاً عن مصادر البيانات المحلية، التي يمكن أن تسهم بها هذه المجموعات في الفريق الجديد. وأشار مراقب آخر إلى الاقتراح المقدم من فريقه بإنشاء فريق خبراء شباب متعدد التخصصات للفريق، وطلب إضافة مبدأ الشمولية بين الأجيال، وشدد على أهمية اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في الفريق. وطلب المراقب، متحدثاً باسم عدة مجموعات من المراقبين، توضيحاً بشأن أي أسبقية لاستخدام مصطلح "الحق في العلم" في الاتفاقات الحكومية الدولية، وتساءل عن ضرورة وجود كلمة "مستنيرة" كصفة لمصطلح "المشاركة"، والتمس توضيحاً بشأن البيان المتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية في الجلسات العامة "كونها مؤهلة في المسائل التي يغطيها الفريق".

50- وفيما يتعلق بالمهام، أشار عدد من المراقبين، بمن فيهم مراقب تحدث باسم عدة مجموعات من المراقبين، إلى ضرورة المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة، وتحدث المراقب باسم عدة مجموعات من المراقبين وطلب توسيع نطاق المشاركة النشطة والفعالة للمجتمع المدني بصفة مراقب لتشمل المجموعات الرئيسية التسع في إطار جمعية الأمم المتحدة للبيئة.

51- ووافق الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية على إنشاء فريق اتصال معني بنطاق فريق العلوم والسياسات ومهامه ومبادئه التشغيلية لمواصلة المساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث. وكُلف فريق الاتصال بوضع الصيغة النهائية لمشروع المقترح المتعلق بالنطاق والمهام، بما في ذلك القيام، على أساس الاعتبارات السابقة والمشاورات الأخرى، بوضع نص مقترح بشأن بناء القدرات يكمل المهام المتفق عليها والنص المتعلق بهدف الفريق، فضلاً عن وضع مشروع مقترح بشأن المبادئ التشغيلية على أساس النص الوارد في مشروع النص للمقترحات الداعية إلى إنشاء فريق للعلوم والسياسات (UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/10)، وربما لتحديد المبادئ التي ينبغي إضافتها. وبالإضافة إلى ذلك، كُلف فريق الاتصال بالنظر في كيفية معالجة تضارب المصالح، باستخدام المقترح المتعلق بسياسة تضارب المصالح للفريق المعني بالعلوم والسياسات (UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/10/Add.1) كأساس لمناقشاته. وسيكون الميسران المشاركان لفريق الاتصال هما سام أدو كومي (غانا) وإتسوكي كورودا (اليابان). وبعد ذلك، كُلف فريق الاتصال أيضاً بتحديد ودراسة الأعمال الممكنة فيما بين الدورات لإحالتها إلى فريق اتصال، بمجرد إنشائه، ينظر في العمل فيما بين الدورات في المستقبل والميزانية.

52- وفي وقت لاحق من الدورة، أكد أحد الممثلين على أهمية النظر في كيفية معالجة تضارب المصالح فيما يتعلق بالفريق الجديد وأعرب عن تأييده لمناقشة المسألة في فريق الاتصال.

53- [تُستكمل فيما بعد]

جيم- الترتيبات المؤسسية

54- استرعت الرئيسة الانتباه إلى الوثيقتين UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/4 وUNEP/SPP-CWP/OEWG.2/5، ووثيقتي المعلومات ذواتي الصلة UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/4 وUNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/5، فضلاً عن الفرع جيم من الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/10.

55- ولدى تقديم الوثائق، قالت ممثلة الأمانة إن الترتيبات المؤسسية ستحدد الخصائص الرئيسية لطريقة عمل الفريق، بما في ذلك هيئة لصنع القرار (هيئة عامة)، وهيئة رقابة (مكتب)، ولجنة خبراء متعددة التخصصات لتقديم المشورة العلمية، وهيئات فرعية أخرى محتملة، وأمانة. وستُستخدم الترتيبات المؤسسية أيضاً كأساس لعناصر في النظام الداخلي يعتمدها الفريق. ولدى النظر في الترتيبات المؤسسية، ومن ثم في النظام الداخلي، سيكون من المهم أيضاً التوصل إلى فهم مشترك لعلاقات مختلف هيئات الفريق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

56- وقال عدد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، إنه ينبغي اعتبار الترتيبات المؤسسية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية كنماذج لتجنب "البدء من نقطة الصفر"، وأعرب آخرون عن رأي مفاده أن الدروس المستفادة من الأفرقة القائمة ينبغي أن تنعكس على النحو المناسب في الفريق الجديد للسماح بتفاعل أقوى بين العلوم والسياسات. وأشار أحد الممثلين إلى أنه يمكن أيضاً استخلاص دروس من الهيئات العلمية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، فضلاً عن الآلية العلمية في إطار اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، وأنه ينبغي تسخير المعارف الإقليمية من خلال المراكز الإقليمية لمنظمات مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وفيما يتعلق باقتراح إنشاء لجنة خبراء متعددة التخصصات، اقترحت إحدى المراقبات أن يُضاف نص إلى ذلك الفرع من الترتيبات المؤسسية، بالاستعانة باتفاقية استكهولم كمثال، مفاده أن الافتقار إلى اليقين العلمي الكامل ينبغي ألا يحول دون وضع سياسات لحماية صحة البشر والبيئة.

57- وقال عدد من الممثلين إن من المهم أن تتوصل الدول الأعضاء إلى فهم مشترك في الدورة الحالية بشأن نوع الهيئات الفرعية المطلوبة في إطار هيئة صنع القرار وكيفية إشراك العلماء وواضعي السياسات في هذه الهيئات. وبالإضافة إلى الهيئة العامة والمكتب ولجنة الخبراء المتعددة التخصصات لتقديم المشورة العلمية، ينبغي النظر في إنشاء هيكل إضافي لتعزيز مشاركة واضعي السياسات من أجل تعزيز الاتصال الفعال بين العلوم والسياسات، وينبغي النظر في تكوين جميع هيئات الفريق من حيث إشراك واضعي السياسات أو العلماء أو كليهما. وأشار أحد الممثلين إلى أهمية الطابع الشفاف والمحايد لعمل الفريق الجديد، فقال إنه سيكون من الأهمية بمكان أن يفصل هيكل الفريق السياسة عن العلم، وأن يوفر أيضاً جسراً بينهما، وشدد على أهمية وجود سياسة قوية بشأن تضارب المصالح.

58- وأشار أحد الممثلين إلى أن النظر في الترتيبات المؤسسية لن يكون ممكناً، إلى حد ما، إلا في ضوء الاتفاقات التي يجري التوصل إليها في فريق الاتصال المعني بالنطاق والهدف والمهام والمبادئ التشغيلية.

59- وأشار أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، إلى أن الولاية الواردة في القرار 8/5 تشير إلى النظام الداخلي للفريق وليس حصراً إلى النظام الداخلي للهيئة العامة للفريق.

60- وقال عدد من الممثلين إنه سيكون من الأفضل التوصل إلى فهم مشترك للترتيبات المؤسسية اللازمة قبل النظر في كيفية إشراك أصحاب المصلحة في كل هيئة من هيئات الفريق.

61- وشدد عدد من المراقبات، بمن فيهن مراقبة تحدثت باسم عدة مجموعات من المراقبات، على أهمية الاعتراف بالمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين وإشراكهم من أجل ضمان إدراج الأشخاص الأكثر تعرضاً للتلوث الكيميائي والنفايات، فضلاً عن توسيع نطاق المشاركة والتعاون والتعلم المتبادل.

62- وأعربت إحدى المراقبات، متحدثةً باسم عدة مجموعات من المراقبات عن رأي مفاده أنه ينبغي أن تكون للمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين مدخلات في جميع عمليات الترشيح، بما في ذلك في المكاتب واللجان، فضلاً عن ترشيح الخبراء الذين يجرون التقييمات. وينبغي أن تكون هناك دعوة مفتوحة إلى تقديم الترشيحات وينبغي أن تفي تلك الترشيحات بمعايير الشمول والتنوع ونظم المعارف الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تمثيل جميع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين في إدارة الفريق، وينبغي إنشاء فريق خبراء شباب متعدد التخصصات. واسترعت مراقبة أخرى الانتباه إلى النموذج الناجح الذي يستخدمه النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والذي سيستمر استخدامه بموجب الإطار العالمي للمواد الكيميائية – من أجل كوكب خال من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات، حيث يكون لأصحاب المصلحة دور في الحوكمة.

63- ودعت إحدى المراقبات، متحدثاً باسم عدة مجموعات من المراقبات، إلى المشاركة المسؤولة مع القطاع الخاص، مشيرة إلى أنه لا ينبغي منح اعتماد المنظمات التي يحتمل أن يكون لديها تضارب في المصالح، وأشارت مراقبة أخرى إلى الحاجة إلى سياسة قوية بشأن تضارب المصالح في هذا الصدد.

64- وأشارت إحدى المراقبات إلى الحكم المتعلق بشفافية عمليات صنع القرار، وطلب إلى الدول الأعضاء أن تنظر في الإشارة صراحة إلى الشفافية فيما يتعلق بعمليات العمل المحددة في إطار الترتيبات المؤسسية. وطلبت مراقبة أخرى توضيحاً من الأمانة بشأن المقترح المتعلق بأصحاب المصلحة، مبرزةً أن المقترح الوارد في وثيقة المعلومات UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/10 يختلف اختلافاً طفيفاً عن المقترح الوارد في الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/4.

65- ووافق الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية على إنشاء فريق اتصال معني بالترتيبات المؤسسية للفريق الجديد. وكُلف فريق الاتصال بوضع الصيغة النهائية للمقترحات المتعلقة بالترتيبات المؤسسية على أساس النص الوارد في مشروع النص المتعلق بمقترحات إنشاء فريق للعلوم والسياسات (UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/10) والنظر فيما إذا كان ينبغي إدراج الفرع المتعلق بتقييم الفعالية التشغيلية للفريق وأثره في مرفق. وكُلف فريق الاتصال أيضاً بالنظر في الطرق التي سيشارك من خلالها أصحاب المصلحة في الفريق، فضلاً عن الشراكات الاستراتيجية الممكنة. وسيكون الميسران المشاركان لفريق الاتصال هما صوفيا تينجستورب (السويد) وجوديث توريس (أوروغواي). وبعد ذلك، كُلف فريق الاتصال بتحديد ودراسة الأعمال الممكنة فيما بين الدورات لإحالتها إلى فريق اتصال ينظر، بمجرد إنشائه، في العمل فيما بين الدورات في المستقبل والميزانية.

66- وفي وقت لاحق، طلبت الميسرة المشاركة لفريق الاتصال إلى الأمانة أن تقدم في الاجتماع القادم لفريق الاتصال تمثيلاً بيانياً، يعد على أساس الأوصاف الواردة في مشروع نص المقترحات المتعلقة بإنشاء فريق للعلوم والسياسات (UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/10)، يبين مختلف العناصر، أي الهيئتين الرئيسية والفرعية، التي ستشكل معاً الترتيبات المؤسسية للفريق. علاوةً على ذلك، اقترحت أن تجري المناقشة بشأن الهيئتين الفرعيتين المحتملتين للفريق الجديد في جلسة عامة للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية.

67- ورداً على أسئلة عدد من الممثلين، بما في ذلك ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، بشأن أساليب العمل المقترحة لفريق الاتصال، أكدت الرئيسة أن مشروع نص المقترحات بإنشاء فريق للعلوم والسياسات (UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/10) يقصد به فقط أن يكون وسيلة لتركيز المناقشات. ويمكن لفريق الاتصال حذف الفروع ذات الصلة أو الإضافة إليها أو تغييرها. علاوةً على ذلك، أوضحت الميسرة المشاركة أن فريق الاتصال سيجمع أولاً آراء الدول الأعضاء، ثم يملأ مخطط الهيكل الأساسي بنص يستند إلى تلك الآراء قبل استخدام النصوص كأساس لمزيد من المناقشة. وبعد التماس الآراء العامة، سيسعى فريق الاتصال إلى الحصول على آراء بشأن المكتب والهيئة العامة، ثم بشأن الهيئتين الفرعيتين.

68- وأشار أحد الممثلين إلى أن العديد من المناقشات التي كلف بها فريق الاتصال المعني بالترتيبات المؤسسية ستحتاج إلى الاسترشاد بنتائج المناقشات التي تجري في فريق الاتصال بشأن النطاق والهدف والوظائف والمبادئ

التشغيلية. ولذلك فإن هناك حاجة إلى ضمان وجود ترتيبات مناسبة لسد الفجوة بين مناقشات فريقي الاتصال. ورداً على ذلك، قالت الرئيسة إن المسألة تؤخذ في الاعتبار عند تحديد أوقات اجتماعات أفرقة الاتصال. وبمجرد أن يتوصل فريق الاتصال المعني بالنطاق والهدف والوظائف والمبادئ التشغيلية إلى نتائج تؤخذ في الاعتبار في عمل فريق الاتصال المعني بالترتيبات المؤسسية، ستتاح هذه النتائج ويتاح الوقت للدول الأعضاء للنظر فيها قبل مواصلة مناقشة الترتيبات المؤسسية. واقترحت أيضاً أن يبدأ فريق الاتصال المعني بالترتيبات المؤسسية العمل على الترتيبات الموحدة قدر الإمكان من أجل الاستفادة القصوى من الوقت المتاح.

69- وشدد أحد الممثلين على أهمية إشراك واضعي السياسات في الترتيبات المؤسسية للفريق الجديد من أجل ضمان إمكانية تحويل العلم إلى عمل.

70- [تُستكمل فيما بعد]

دال- عمليات الفريق وإجراءاته المتصلة بالعمل

71- استرعت الرئيسة الانتباه إلى الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/6 ووثائق المعلومات ذات الصلة UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/6 وUNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/7 وUNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/9 وUNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/10 وUNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/10/Add.2.

72- وأعربت عن أملها في أن يظهر قدر أكبر من الوضوح خلال الدورة الحالية فيما يتعلق بنطاق الفريق ومهامه وطريقة عمله، بما في ذلك تحديد الخطوط العريضة للترتيبات المؤسسية المطلوبة. وقد يرغب الفريق العامل المفتوح العضوية في النظر في تقديم مزيد من التوجيه بشأن عمليات الفريق وإجراءاته المتصلة بالعمل، بما في ذلك بشأن عمليات تحديد برنامج عمل الفريق ونواتجه، مثل آلية تحديد الأولويات، وترتيبات تحديد الخبراء والانخراط معهم للمساهمة في عمل الفريق، وإجراءات استعراض واعتماد نواتج الفريق. ودعت ممثل الأمانة إلى تقديم الوثائق ذات الصلة.

73- ولدى تقديم الوثائق، قالت ممثلة الأمانة إن الأمانة حددت عدة اعتبارات رئيسية في العمليات والإجراءات المتصلة بالعمل. وعند صياغة الوثيقة، أُخذت أمثلة على العمليات والإجراءات ذات الصلة من الصلات القائمة بين العلوم والسياسات بعين الاعتبار. وتضمن مشروع النص الوارد في وثيقة المعلومات UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/10 مرفقين يمكن أن يضاف إليهما نص بشأن العمليات والإجراءات المتصلة بالعمل، وهما المرفق 3 بشأن عملية تحديد برنامج العمل، بما في ذلك تحديد الأولويات، والمرفق 4 بشأن إجراءات إعداد وتوضيح نواتج الفريق.

74- وشملت الاعتبارات الرئيسية في وضع العمليات والإجراءات المتصلة بالعمل ما إذا كان ينبغي أن يكون هناك إطار زمني محدد أو برنامج عمل متجدد، وعملية تلقي الطلبات أو النصوص المقدمة لبرنامج العمل وترتيبها بحسب الأولوية، ومعايير ترتيب الطلبات والنصوص المقدمة بحسب الأولوية، ومعايير ترشيح الخبراء واختيارهم، وعملية استعراض واعتماد التقارير والتقييمات، والقواعد والإجراءات المالية.

75- وقالت إحدى الممثلات، متحدثة باسم مجموعة من البلدان، إن جداول المحتويات الواردة في وثيقة المعلومات UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/10 توفر نقطة انطلاق لمناقشة العمليات والإجراءات المتصلة بالعمل. وأعربت عن رأي مفاده أن العمليات والإجراءات التي أنشأها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ يمكن الاسترشاد بها أيضاً في الجهود الرامية إلى تطوير عمليات الفريق وإجراءاته. وينبغي وضع عمليات وإجراءات معينة، مثل سياسة تضارب المصالح، قبل إنشاء الفريق، بينما هناك عمليات وإجراءات أخرى يمكن وضعها في صيغتها النهائية بمجرد إنشاء الفريق.

76- ووافق الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية على إنشاء فريق اتصال معني بعمليات الفريق وإجراءاته المتصلة بالعمل. وكُلف فريق الاتصال بالبدء في وضع مقترحات بشأن كيفية معالجة عمليات الفريق وإجراءاته المتصلة بالعمل، باستخدام وثيقة المعلومات UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/INF/10 كنقطة انطلاق للنظر فيها ومع مراعاة المناقشة في الجلسة العامة. وبعد ذلك، كُلف فريق الاتصال بتحديد ودراسة الأعمال الممكنة فيما بين الدورات لإحالتها إلى فريق اتصال ينظر، بمجرد إنشائه، في الميزانية والعمل فيما بين الدورات في المستقبل. وسيكون الميسران المشاركان لفريق الاتصال هما كاترينا شيبكوفا (التشيك) ومولي‌بوهينغ بيتلين (ليسوتو).

77- [تُستكمل فيما بعد]

خامساً- خيارات للجدول الزمني وتنظيم الأعمال المقبلة للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية

78- لدى تقديم هذا البند، استرعت الرئيسة الانتباه إلى الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/7/Rev.1، التي تضمنت تحديثاً من الأمانة بشأن العمل المضطلع به في الفترة بين الدورتين الأولى والثانية للفريق العامل، والميزانية والنفقات وخطة العمل المؤقتة.

79- وعرضت ممثلة الأمانة الوثيقة، وشكرت حكومات ألمانيا، وبلجيكا، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومملكة هولندا، والنرويج، والنمسا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والمفوضية الأوروبية، على مساهماتها المالية وتعهداتها. وقالت إنه سيلزم جمع مبلغ إضافي قدره 699 597 2 دولاراً أمريكياً لتمكين الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية من إنجاز عمله. وقد يرغب الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية في النظر في ميزانية الفريق العامل المفتوح العضوية ونفقاته؛ والعملية فيما بين الدورات لإعداد مقترحات بشأن إنشاء الفريق، بما في ذلك وضع القرارات ذات الصلة؛ وتقديرات التكاليف لفترة ما بين الدورتين التي تسبق الدورة الثالثة والفترة بين الدورة الثالثة والاجتماع الحكومي الدولي؛ وسبل تأمين التمويل الإضافي اللازم للفريق العامل لاختتام عمله ضمن الإطار الزمني المحدد في القرار 8/5. وكجزء من مناقشة خطة العمل المؤقتة في الفترة التي تسبق الدورة الثالثة، قد ترغب الدول الأعضاء في النظر في المقترحات التي قدمتها أفرقة الاتصال خلال الدورة الثانية وإمكانية عقد اجتماعات إقليمية، مع مراعاة الفترة القصيرة بين الدورتين الثانية والثالثة.

80- وفي المناقشة التي تلت ذلك، قال أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، إن زيادة الشفافية فيما يتعلق ببرنامج العمل والميزانية ستكون مفيدة، وإن العمل في الفترة التي تسبق الدورة الثالثة ينبغي أن يعالج الثغرات والاحتياجات المعرفية المحددة خلال الدورة الحالية. واقترحت الرئيسة عقد مشاورة غير رسمية بين الأمانة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين للتمكين من التوصل إلى فهم أفضل للميزانية المقترحة، وبالتالي تحسين الشفافية، وأن ينظر فريق الاتصال، بمجرد إنشائه، في العمل فيما بين الدورات في المستقبل والميزانية، استناداً إلى مدخلات من أفرقة الاتصال الأخرى. وأعرب عدة ممثلين عن تأييدهم لمقترحات الرئيسة، إذ أشار ممثلان منهم إلى أن أفرقة الاتصال في وضع جيد لتحديد القضايا التي يتعين معالجتها في فترة ما بين الدورات، وهو ما سييسر الأعمال التحضيرية للدورة الثالثة وسيساعد على ضمان استخدام الميزانية بفعالية. ورداً على سؤال طرحه أحد الممثلين بشأن جدولة اجتماعات أفرقة الاتصال، قالت الرئيسة إن الأولوية ستُعطى لمناقشات أفرقة الاتصال التي تتناول النطاق والمهام والمبادئ التشغيلية وتضارب المصالح والترتيبات المؤسسية للتمكين من الاسترشاد بها في المناقشات اللاحقة بشأن العمليات المتعلقة بالعمل والعمل فيما بين الدورات والميزانية والعكس بالعكس لتمكين تنفيذ عملية تكرارية.

81- ووافق الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية على إنشاء فريق اتصال معني بالعمل فيما بين الدورات والميزانية قبل انعقاد الدورة الثالثة، بما في ذلك استناداً إلى مساهمات أفرقة الاتصال الأخرى، وما بعدها، وعلى عقد مشاورة غير رسمية مع الأمانة بشأن الميزانية لممثلي الدول الأعضاء المهتمين. وستعمل آنا بريجياني (جورجيا)

وتوكس أكينسي (المملكة المتحدة) كميسرين مشاركين لفريق الاتصال، وسيقوم جينهوي لي (الصين) بتيسير المشاورة غير الرسمية.

82- ولاحظت الرئيسة أن الأمانة قدمت خلال مشاورات غير رسمية جميعَ التوضيحات التي طلبتها الدول الأعضاء بشأن الميزانية على النحو المبين في الوثيقة المعنونة "معلومات مستكملة من الأمانة عن العمل المضطلع به في الفترة ما بين الدورتين الأولى والثانية، والميزانية والنفقات وخطة العمل المؤقتة" (UNEP/SPP-CWP/OEWG.2/7/Rev.1)، وقالت إن الميزانية بصيغتها الواردة في الوثيقة ستستخدم كأساس للمناقشات بشأن الميزانية في فريق الاتصال المعني بالعمل فيما بين الدورات والميزانية.

83- [تُستكمل فيما بعد]

سادساً- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة

84- [تُستكمل فيما بعد]

سابعاً- مسائل أخرى

85- [تُستكمل فيما بعد]

ثامناً- اعتماد تقرير الدورة

86- [تُستكمل فيما بعد]

تاسعاً- اختتام الدورة

87- [تُستكمل فيما بعد]